الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية

د. محمد المهدي الأمير أحمد

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية العلوم الإدارية جامعة أم درمان الإسلامية

المستخلص:

تهدف الدراسة لتحليل الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني، وتناولت الدراسة عرضاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) "الأدوات المالية"، مع التركيز على أهم التطورات التى حدثت فيه، كذلك ركزت الدراسة على التحديات التى تواجه القطاع المصرفي السوداني عند الإنتقال للتطبيق الفعلي لمتطلبات (IFRS9) في تصنيف وقياس الأدوات المالية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أثر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) على قياس الخسائر الإئتمانية وذلك باعتماده طريقة واحدة لاحتساب خسارة التدني لجميع الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة، كما عالج المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) تصنيف وقياس الأصول المالية، بالإضافة لبعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: IFRS9 – أنظمة المعلومات المصرفية – القطاع المصرفي.

Abstract

The study aims at analyzing the probable consequences of applying the (IFRS9) on Sudanese banking information system, so the study addressed presentation of the (IFRS9) requirements (financial instruments) ,focusing on important development occurring in it ,and focusing on the challenges that faced Sudanese banking sector upon transformation of actual applying for (IFRS9 requirements) in classifying and measuring the financial instruments ,The study reached important some results such as the impact of (IFRS9) on measuring the credit losses relying on one method to calculate the loss and the impairment of financial assets which can't be measured by the fair value, the (IFRS9) also treats the classification and measurements the financial assets in addition to some recommendations.

The key words: IFRS9- banking information systems- banking sector

المقدمـــــة

أولاً: الإطار المنهجي:

١- تمهيد:

ألقت الأزمة المالية العالمية الضوء على العديد من نقاط الضعف المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة على الالتزامات المالية، فقد أظهرت مدى الارتباط بين الاقتصاد الكلي والأسواق المالية، كما نبهت إلى ضرورة وجود معايير محاسبية مقبولة قبولاً عاماً وذات مستوي رفيع، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للأدوات المالية، كما لفتت هذه الأزمة الإنتباه أيضاً إلى حاجة القطاع المصرفي إلى توفير معلومات تتصف بالموثوقية تفيد في بيان العلاقة مع المخاطر الناتجة عن المعاملات الخاصة بالأدوات المالية، ونتيجة لذلك فقد صدر معيار التقارير المالية (IFRS9) هو معيار يتناول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).

٢- مشكلة الدراسة:

نتيجة للمشكلات التى واجهت القطاع المصرفي عن تطبيق وقياس الأستثمارات المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS39، وسعي تلك المصارف إلى تحسين المحاسبة عن الأدوات المالية وعلى الأخص محاسبة الاستثمارات المالية، إتجهت الأنظار دولياً لصدور معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 الذي يمثل تغييراً جوهرياً في طريقة محاسبة الاستثمارات المالية، لتسليط الضوء على الظواهر والآثار السلبية التى نتجت عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم IAS39، وعن الأزمة المالية التي أثرت على القطاع المصرفي، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما الآثار المحتملة التى يمكن أن يحدثها تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني؟.

٣- هدف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث في بيان الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ- عرض وتحليل متطلبات معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) "الأدوات المالية".

ب- الوقوف على أهمية معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) وأهم التطورات التى حدثت فيه.

ج- القيام بدراسة ميدانية في القطاع المصرفي السوداني لدراسة أثر معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية.

د- التعرف على التحديات التى تواجه القطاع المصرفي السوداني عند الإنتقال للتطبيق الفعلي لمتطلبات IFRS9 في تصنيف وقياس الأدوات المالية.

٤- أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تناولت أحد الموضوعات المعاصرة في الفكر المحاسبي موضوع معايير التقارير المالية الدولية وخاصة معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) الذي له أثرٌ كبيرٌ على المصارف، وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات المحلية والعربية التى تسعي إلى إبراز درجة تأثير معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية، وذلك بالتطبيق على البيئة السودانية.

٥- فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة البحث المطروحة والأهداف التى يسعي (الباحث) إلى تحقيقها تم وضع الفروض التالية للعمل على اختبارها وتحقيق الأهداف المرجوة منها:

أ- **الفرضية الأولي:** توجد علاقة معنوية بين تطبيق متطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني.

ب- **الفرضية الثانية:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني.

ج- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ارتباط بين الائتمان الذاتي وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني.

د- **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقاً لمعيار (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني.

٦- منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع (الباحث) مجموعة من مناهج البحث العلمي تحقق فيما بينها تآزراً منهجياً، ويمكن توضيح هذه المناهج على النحو التالي:

أ- المنهج الاستنباطي: الذي يعتمد على التفكير المنطقي وقد اعتمد عليه (الباحث) في تحديد أبعاد مشكلة البحث وصياغة الفروض المنطقية المرتبطة بالدراسة وتحديد المحاور الأساسية للبحث.

ب- المنهج التاريخي: اعتمد عليه (الباحث) في عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمجال الدراسة.

ج- المنهج الاستقرائي: وقد اعتمد عليه (الباحث) في إثبات مدى صحة الفرضيات.

د- المنهج الوصفي: اعتمد عليه (الباحث) في إجراء الدراسة الميدانية.

٧- حدود البحث:

تتحدد نتائج هذا البحث بالحدود التالية:

أ- الحد الزماني: ٢٠١٩م.

ب- الحد البشري: يتكون من المراجعين الداخلين، المدراء الماليين، مدراء ادارة المخاطر، مدراء ادارة التفتيش، ومدراء ادارة الالتزام، داخل الرئاسة لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة.

ج- الحد المكاني: القطاع المصرفي السوداني.

د- الحد الموضوعي: يقتصر على بيان الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية.

٨- نموذج الدراسة:

اعتماداً على ما ورد في الدراسات السابقة، وانسجاماً مع أهداف الدراسة وشكلها، فقد تمت صياغة نموذج يمثل متغيرات الدراسة، وفيما يلي توضيح لهذا النموذج من خلال الشكل التالي:

الشكل (١)

نموذج الدراسة:

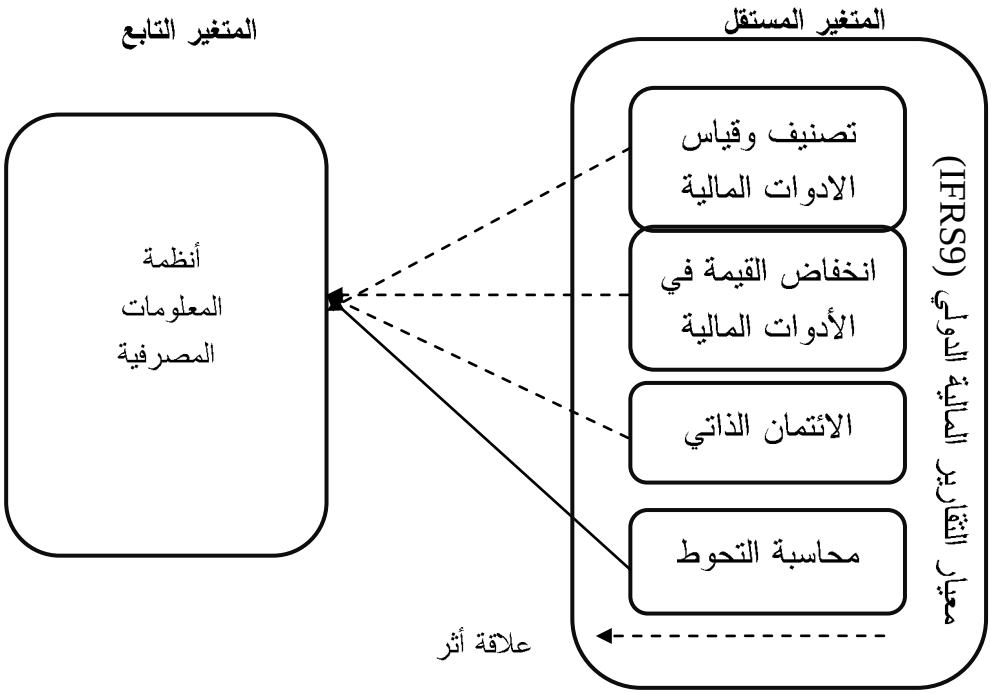

المصدر: إعداد **(الباحث)** بالاستفادة من الأدبيات، ٢٠١٨م.

٩- خطة البحث:

في ضوء منهجية البحث وتحقيقاً لأهدافه، تم تقسيم خطة هذه الدراسة على النحو التالي:

المقدمة: تشتمل على الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمعيار التقارير المالية الدولي **(IFRS9)** وأنظمة المعلومات المصرفية.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية.

الخاتمة: تشتمل على النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع والملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة:

*** دراسة (عرنوق وحمادة، ٢٠١٤م): بعنوان "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية"**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق

المعيار (IFRS9) "التصنيف والقياس" من قبل المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على قياس الأدوات المالية، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن التحول إلى تطبيق المعيار (IFRS9) له أثر جوهري في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً بسبب إعادة تصنيفها إما تحت الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو تحت الاستثمارات المتحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

* **دراسة (الخالدي، ٢٠١٦م): بعنوان "الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة) على البنوك العاملة في الاردن"**، تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأثر المتوقع لتطبيق متطلب المعيار المتعلق بانخفاض القيمة المتعلقة بمحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمنشأة من أصولها المالية والتزاماتها على كل من حجم محفظة التسهيلات، المخاطر الائتمانية، وكفاية رأس المال في البنوك العاملة في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الانظمة المتبعة والمستخدمة حالياً في البنوك تحتاج لأجراء بعض التعديلات لكي تتماشى مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بالإضافة إلى تطوير خبرات الموظفين الحاليين ورفد البنوك بخبرات تتناسب مع متطلبات تطبيق المعيار.

* **دراسة (مسعود وشبيطة، ٢٠١٦م): بعنوان "أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) على مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن"**، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) على مخرجات النظام المحاسبي، وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في الأردن، كما تناولت ستة عوامل رئيسية تعكس مخرجات النظام المحاسبي وهي ملاءمة المعلومات المحاسبية، موثوقية المعلومات المحاسبية، الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية، قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، والتماثل للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى قابلية القياس للمعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) على ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن.

* **دراسة (MOJCA , 2017): بعنوان " Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement "**، تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير معيار التقارير المالية (IFRS9) على رأس المال للبنوك والمؤسسات المالية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة بين تطبيق معيار التقارير المالية

(IFRS9) والقواعد الرقابية للبنوك التى تعتمد على استخدام نموذج متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، كما تعاني البنوك عينة الدراسة من انخفاض سريع في رأس المال.

* دراسة (محمد وحامد، ٢٠١٧م): بعنوان "**دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IRRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية**"، هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف محوري عام يتمثل في دراسة الآثار المتوقعة من تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS9) على السياسات الائتمانية والتمويل المصرفي بصورة محددة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن معيار التقارير المالية (IFRS9) يعزز من ثقة المساهمين والموردين في المصارف نسبة للتحوط من الخسائر المتوقعة وهذا يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات.

* دراسة (Blažekova , 2017): بعنوان " **The Impact Of IFRS 9 (increase in credit risk provisioning) on banks' regulatory capital**"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأثر المتوقع لتطبيق معيار التقارير المالية (IFRS9) على الاستقرار المالي، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن معيار التقارير المالية (IFRS9) ساهم في الحد من ظاهرة تضخم الخسارة الناتجة من التقلبات الدورية كما قلل من مخاوف الآثار المتعلقة برأس المال.

* دراسة (المشهداني ومحمد، ٢٠١٨م): بعنوان "**إنعكاس تطبيق متطلبات IFRS9 في المحاسبة عن إنخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية**"، تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل متطلبات معيار الإبلاغ الدولي IFRS9(المالية) بشأن إنخفاض القيمة، فضلاً عن تطبيق تلك المتطلبات وبيان إنعكاسها على إدارة الأرباح في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بإستخدام نموذج مخصص خسائر القروض، وأسفرت نتائج الدراسة إلى إنخفاض ممارسة إدارة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعد تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ الدوليIFRS9 (الأدوات المالية) في المحاسبة عن إنخفاض قيمة القروض المصرفية.

* دراسة (Gornjak , 2018): بعنوان " **Analysis Of The Replacement Of International Financial Reporting Standard For Financial Instruments: IAS 39 versus IFRS 9**"، هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحليل استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) أدى إلى

ظهور الازمة المالية عبر السماح بقدر أكبر من القروض والتوسع الائتمـــاني وتحقيــق الأرباح غير المحققة.

مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد أن تم استعراض العديد من البحوث والدراسات السابقة التي تم الحصول عليها، وفي ضوء ذلك يمكن الإشارة على الملاحظات الآتية:

* اتجهت بعضٌ من الدراسات إلى دراسة أثر المعيار الدولي لإعــداد التقــارير الماليــة (IFRS9) على إنخفاض قيمة القروض المصــرفية كدراســة (المشــهداني ومحمــد، ٢٠١٨م)، ودراسة (محمد وحامد، ٢٠١٧م) ودراســة (Gornjak , 2018) ودراســة (الخالدي، ٢٠١٦م).
* القليل من الدراسات تناولت دراسة أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على مخرجات النظام المحاسبي كدراسة (مسعود وشبيطة، ٢٠١٦م).
* مع كثرة هذه الدراسات إلا أنها أُجريت في بلدان عربية وأجنبية فالدراسات التي طبقت على البلدان العربية هي دراسة (عرنــوق وحمــادة، ٢٠١٤م)، (الخالــدي، ٢٠١٦م)، دراسة (مسعود وشبيطة، ٢٠١٦م)، ودراسة (المشــهداني ومحمــد، ٢٠١٨م)، أمــا الدراسات التــي أُجريــت فــي بلــدان أجنبيــة هــي دراســة (MOJCA , 2017)، (Blažekova , 2017)، ودراسة (Gornjak , 2018)، عدا دراسة (محمــد وحامــد، ٢٠١٧م) فقد أُجريت على البيئة المحلية (السودانية).

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، يمكن تحديد ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة على النحو التالي:-

- تعتبر هذه الدراسة الأولي في السودان تناولت الآثار المحتملة من تطبيق معيــار التقارير المالية الدولي (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية بالتطبيق على القطاع المصرفي السوداني، كما تميزت أيضاً بحداثة فترة التطبيق.
- تتميز هذه الدراسة من خلال شمولها على أنظمة متعددة من أنظمــة المعلومــات المصرفية كمتغيرات تابعة تتفرد بها.

المبحث الأول: الإطار النظري للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية

أولاً: الإطار النظري للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

١- مفهوم ونشأة المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

إن معيار المحاسبة الدولي (IAS39) المتعلق بالأدوات المالية "الاعتراف والقياس" الذي يعتبر أصل المعيار (IFRS9) قد أحدث ثورة في القياس المحاسبي بتبنيه للقيمة العادلة وكان محور اهتمام الدول المطبقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير إبان الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨م)، حيث ظهور تذمر مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم من صعوبة فهمها وتغييرها ومن ثم برز الضغط على مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل هذا المعيار عملاً بها هو ما عليه الحال في المعايير المحاسبية الأمريكية وأيضاً دول الاتحاد الأوربي، الأمر الذي حدا بالمجلس للاستجابة لهذه الضغوطات وتعديل المعيار رقم (IAS39) واستبداله بمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS9): الأدوات المالية، الذي تم إعداده واستكمال إجراءات إصداره في صيغته النهائية على مراحل متعددة، حيث كان أول صدور له في نوفمبر (٢٠٠٩م) ليتم تعديله في (٢٠١٠م) ثم (٢٠١٣م) أي يفترض ابتداء سريانه الذي تم تأجيله ليسرى اعتباراً من ٢٠١٠/١/١م ليتم تأجيله للمرة الثانية ليسرى اعتباراً من ٢٠١٨/١/١م مع جاوز التطبيق المبكر للمعيار **(جمعة ونورة، ٢٠١٧م: ٧)**.

٢- مراحل تطور المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

استجابة لمطالب العديد من الجهات المعنية بضرورة تحسين محاسبة الأدوات المالية بشكل سريع قسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مشروعه لاستبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS39) بالمعيار الجديد (IFRS9) إلى ثلاث مراحل رئيسية، وهي كما يلي **(حسين، ٢٠١١م: ٢٢٨-٢٢٩)**:

أ- **المرحلة الأولى: تصديق وقياس الاستثمارات المالية:** في هذه المرحلة، والتي صدرت في نوفمبر عام (٢٠٠٩م)، يتعامل معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) مع تصنيف وقياس الاستثمارات المالية فقط، بدلاً من الاستثمارات والالتزامات المالية كما هو مقترح في مسودة العرض المنشورة في يوليو عام (٢٠٠٩م) فقد قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بالاقتصار في هذه المرحلة فقط، على تصنيف وقياس الاستثمارات المالية، والإبقاء على المتطلبات الحالية بالنسبة للالتزامات المالية (بما فيها متطلبات المشتقات المالية وخيار القيمة العادلة)، ضمن نطاق معيار المحاسبة

الدولي (IAS39)، على أن يقوم المجلس بالمزيد من الدراسة والمناقشة فيما يخص المسائل المتعلقة بالالتزامات المالية، وفي وقت لاحق، انتهي المجلس بالفعل من استكمال هذه المرحلة بإصدار متطلبات تصنيف وقياس الالتزامات المالية في أكتوبر عام (٢٠١٠م).

ب- **المرحلة الثانية: منهجية انخفاض القيمة أو (المحاسبة عن الاضمحلال في القيمة) وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية:** نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتاريخ ٢٥ يونيو عام (٢٠٠٩م)، طلباً للمعلومات حول جدوى نموذج الخسارة المتوقعة لانخفاض قيمة الاستثمارات المالية، وقد شكلت هذه المعلومات أساساً لمسودة العرض بعنوان "الأدوات المالية: التكلفة المستهلكة أو (المطفأة) وانخفاض القيمة" المنشورة في نوفمبر عام (٢٠٠٩م)، مع تاريخ نهائي لإبداء الملاحظات في ٣٠ يونيو عام (٢٠١٠م)، وبالإضافة لذلك، نشر المجلس في مارس عام (٢٠٠٩م) مسودة عرض بعنوان "إلغاء الاعتراف" وهي تشمل التعديلات المقترحة على معيار المحاسبة الدولي (IAS39) ومعيار التقرير المالي الدولي (IFRS٧) بعنوان "الإفصاحات".

ج- **المرحلة الثالثة: محاسبة التغطية عن المخاطر (محاسبة التحوط):** بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في البحث عن كيفية تحسين وتبسيط متطلبات محاسبة التغطية عن المخاطر (محاسبة التحوط) المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي (IAS39)، وفي ٢٠١٠/١٢/٩م أستبدل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار (IAS39) بالمعيار (IFRS9) الذي دخل حيز التطبيق بعد التعديلات الأخيرة بداية من عام (٢٠١٠م)،(٢٠٣: **2016 ، Farkas**)، والجدول التالي يوضح الفرق بين (IAS39) و(IFRS9).

الجدول: (١)

مقارنة بين (IAS39) و(IFRS9).

البيان	IAS39	IFRS9
التصنيف	تصنيف الأصول المالية إلى أربعة أصناف	تصنيف الأصول المالية إلى فئتين
القياس	يتم القياس بالقيمة المعادلة	هنالك أصول يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وأخرى تقاس بالقيمة العادلة
خسارة تدني القيمة	يتم تقييم خسارة التدني في قيمة الأصول المالية المقاسة بالقيمة المعادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وخسارة التدني في قيمة فئتي الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة	أن الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة التدني هي الأدوات المقاسة بالتكلفة المطفأة
القيمة المعادلة من خلال دخل شامل آخر	لا يشمل المعيار عرض بديل للاستثمارات الإستراتيجية في أدوات الملكية	يتوفر عرض بديل للاستثمارات الإستراتيجية في أدوات الملكية

المصدر: أحمد قايد نور الدين، وهلايلي إسلام، وبن زاف لبنى، توافق معيار التقارير المالية الدولية رقم : ٩ "قياس الادوات المالية ومحاسبتها" مع نشاط البنوك الاسلامية، **بحث قدم في المؤتمر العلمي الدولي** حول: دور المصارف الإسلامية في التنمية، أيام ١٦- ١٨ أبريل ٢٠١٨م، الذي عقد في عمان، الأردن: المؤتمر، ٢٠١٨م، ص ٤٨١.

يلاحظ (**الباحث**) من خلال الجدول (١) أن هنالك اختلافاً واضحاً بين المعيارين ويمكن الإشارة إلى أوجه الخلاف من الآتي: من حيث التصنيف والقياس: يختلف المعيار (IFRS9) عن المعيار (IAS39) حيث نجد أن المعيار (IFRS9) يتضمن تصنيفاً جديداً لكل من الأصول المالية طبقاً لأساس مختلف، كما يتضمن أنواعاً جديدةً من الأصول المالية، وكذلك بالنسبة للالتزامات المالية، يتم عرضها عرضاً جديداً في المعيار (IFRS9) ولا يربط المعيار بين الائتمان الذاتي والقيمة العادلة وذلك عن طريق الدخل الشامل الآخر.

٣- أهداف ونطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

أ- **أهداف المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):** يعالج (IFRS9) تصنيف وقياس الأصول المالية وأن الهدف من هذا المعيار هو التسهيل على مستخدمي القوائم المالية تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية وذلك بتعديل ما يلي **(أبو نصار وحميدات، ٢٠١٣م، ٧٥١-٧٥٢):**

I- تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس.

II- تحديد الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

III- تحديد شروط تصنيف الأدوات بالتكلفة المطفأة.

IV- شروط تغيير إعادة التصنيف في أدوات الدين من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفأة أو بالعكس.

V- إلغاء المتطلبات المعقدة الموجودة بالمعيار (IAS39).

VI- اعتماد طريقة واحدة لاحتساب خسارة التدني لجميع الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة، أي يعمل المعيار على بيان طرق قياس الأدوات المالية وكيفية تصنيفها.

ب- **نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):** يشمل نطاق المعيار (IFRS9) جميع الأدوات المالية في كافة المنشآت ما عدا ما يطبق عليه (IFRS١٠) و(IAS27) و (IAS28) و(IAS17) و (IAS19)، ويدخل في نطاق هذا المعيار التزامات القروض، والتي تصنفها المنشأة كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتزامات القروض التي يمكن أن تسوي بدون تدفقات، أو من خلال إصدار أدوات مالية أخرى، والتزامات القروض التي لها معدل فائدة أقل من معدل الفائدة السوقي، ووفقاً لهذا المعيار يتم تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى إلى أصول مالية تقاس بالتكلفة المستهلكة، وأصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وأصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، ويتم التصنيف وفقاً لأساسين هما نموذج أعمال الوحدة لإدارة الأصول المالية، وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية **(مختار، ٢٠١٧م:** ١٠٨٨-١٠٨٩).

مما سبق يستنتج **(الباحث)** أن معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) جاء بعكس ما جاء به معيار المحاسبة الدولي (IAS39) حيث وفر مبرراً واضحاً لقياس الاستثمارات

المالية عبر مجموعة من التصنيفات وهي: الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والاستثمارات المالية المقيمة بالتكلفة المستهدفة، والتي يوضحها (**الباحث**) بشئ من التفصيل من خلال المحور التالي.

٤- مضمون المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

يتناول معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) العديد من الموضوعات ترتبط بالأدوات المالية، وكيفية معالجتها، ويتناول (**الباحث**) أبرز مضامين هذا المعيار على النحو التالي **(طارق، ٢٠١٧م: ١٠٥)**:

أ- **التصنيف والقياس للأدوات المالية:** يتبني معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) منهجاً منطقياً لتصنيف وقياس الأصول المالية ويمكن توضيحه من خلال الآتي:

I- التصنيف للأصول المالية: يهتم معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) كافة الأصول المالية إلى فئتين هما كالآتي:

* الأصول المالية التي يتم قياسها (لاحقاً عند إعداد القوائم المالية) بالتكلفة المطفأة.
* الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة.

ويمكن تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة إلى الآتي:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ويتم التصنيف ضمن هاتين الفئتين عند الاقتناء وعندما تصبح المنشأة طرفاً بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناءً على كل مما يلي:

* نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.
* نموذج خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

II- القياس اللاحق للأصول المالية: بعد الاعتراف الأولى، يتم قياس الأصل المالي إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة وفقاً لتصنيف الأصل المبدئي، ويتم ذلك من خلال الآتي **(MOJCA , 2017:١٠٥)**:

* الاعتراف بفروقات تقييم الأصول المالية عند إعداد البيانات المالية: الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة يجب قياسها عند إعداد القوائم بالقيمة العادلة مع إظهار فروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر (بيان الدخل) باستثناء الأصول المالية المخصصة للتحوط فتعالج بموجب المعيار رقم (٣٩) وبإنشاء الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، أما الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها بالتكلفة مع إطفاء العلاوة أو الخصم بطريقة الفائدة الفعالة

والاعتراف بأرباح أو خسائر من الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة في حساب الأرباح والخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو انخفاض قيمته (تدني) أو إعادة تصنيفه.

* الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) والاعتراف بفروقات التقييم: يجب قياس كافة الاستثمارات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية مع الاعتراف بفروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر (بيان الدخل) (الحميدي، ٢٠١٧م: ٢٥).

ب- **انخفاض القيمة في الأدوات المالية:** تضمن الإصدار النهائي للمعيار رقم (IFRS9) أن متطلبات الاضمحلال المتعلقة بالمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة تتعلق بالأصول المالية للمنشأة والارتباطات بتقديم الائتمان، وقبل الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، فإنه يتعين وفقاً للمعيار (IFRS9) على المنشأة أن تعترف بالأصل أو الالتزام المالي عندما تصبح طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة، كما يتعين عليها عند الاعتراف الأولى أن تصنف وتقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي، ويتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية كما تضمن المعيار (IFRS9) بعض الأدوات المالية الأخرى التي يتم الاعتراف بمخصص خسائر لمقابلة الخسائر الائتمانية المتوقعة لها وهي تشمل الإيجارات المستحقة والأصول التعاقدية والارتباطات بتقديم قروض وكذلك عقود الضمان المالي التي تنطبق عليها متطلبات الهبوط، كما أن هنالك ثلاث مناهج للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وهي (المنهج العام، المنهج المبسط، ومنهج الشراء، أو الاقتناء بقيمة ائتمانية مضمحلة)، (**أحمد، ٢٠١٦م: ٢٢**).

ج- **محاسبة التحوط (التغطية):** يعد الهدف الرئيسي لنموذج محاسبة التحوط وفقاً لـ(IFRS9) هو تقديم أو عرض المعلومات في القوائم المالية وتأثير أنشطة التحوط على إدارة مخاطر المنشاة التي تستخدم الأدوات المالية وكيفية استخدامها لهذه الأدوات المالية في إدارة مخاطرها، حيث إن (IASB) قد أعادت النظر بشكل جذري وجوهري ومفاهيمي في الغرض والأهداف من محاسبة التحوط وقررت أن الهدف منها يجب أن يعكس أنشطة إدارة المخاطر في التقارير المالية، ونتيجة لذلك فقد وسعت نطاق تطبيق محاسبة التحوط ليشمل العديد من أنشطة إدارة المخاطر ونتيجة لذلك سيكون لدى الشركة القدرة على تخفيض تقلبات الأرباح والخسائر من خلال أنشطة التحوط الاقتصادي التي يطلق عليها بمحاسبة التحوط (**مبارك، ٢٠١٧م: ٧٨٨**).

عموماً فمن خلال المعيار (IFRS9)، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمحاولة تعديل الجوانب السلبية التي تم اكتشافها عند تبني وتطبيق المعايير، فمن خلال هذا المعيار الذي يعتبر بديلاً للمعيار (IAS39) نلاحظ التغيير في تصنيف الأول والتي أصبحت تصنف إلى ثلاث أصناف رئيسية وليست أربعة أصناف كما كانت بالمعيار IAS39 ويمكن توضيح الأنواع الثلاثة من التحوط وفقاً لـIFRS9 من خلال الآتي (**عزي، ٢٠١٤م:٢١٢**):

أ.تحوط القيمة العادلة: التحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المعترف بهما أو التزامات الوحدة الاقتصادية التي ترتبط بمخاطر معينة ولم يتم الاعتراف بها.

II- تحوط التدفقات النقدية: التحوط ضد مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام المعترف بهما أو عملية متوقعة ترتبط بمخاطر معينة.

III- التحوط لصافي الاستثمار في عملية أجنبية: ويقصد به التحوط من فروق الصرف الأجنبية التي تنشا للمؤسسة على استثماراتها الصافية في مؤسسات أجنبية، ويتم معالجة محاسبة التحوط لهذا النوع أنه يتم تسجيل مكاسب وخسائر الصرف في رؤوس الأموال الخاصة ويوجد فرق طفيف في المعالجة يتعلق بما إذا كانت أداة التحوط مشتقة أو غير مشتقة فإذا كانت الأداة غير مشتقة هنا عدم فعالية التحوط لا تعالج محاسبياً بشكل منفصل، وإنما تعالج كلها في رؤوس الأموال الخاصة (**تسعدين، ٢٠١١م: ١١**).

د- الائتمان الذاتي: يؤدى بتطبيق المعيار (IFRS9) إلى الحد من تقلبات الربح والخسارة في القوائم المالية، والتي كانت تحدث سبب التغيرات في مخاطر الائتمان، المتمثل في منح قروض وتسهيلات مطلوب قياسها بالقيمة العادلة، وهذا يؤدى إلى عدم ظهور الأرباح الناتجة عن تراجع مخاطر الائتمان الذاتي لهذه الديون في القوائم المالية للوحدة المتاحة للائتمان (**حسونة، ٢٠١٧م: ١٩-٢٠**).

وبذلك يمكن (**للباحث**) القول، بأن تطبيق متطلبات معيار التقدير المالي الدولي (IFRS9)، سيلقي بتأثيرات على أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف المعدة للتقارير المالية، وعلى مستخدمي المعلومات الواردة بهذه التقارير.

٥- التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

إن تطيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) ليس بالأمر السهل، وذلك للتدرج الذي مر به بالمعيار وفق مراحل متعددة من السنوات ابتداءً من يونيو (٢٠٠٩م) وانتهاء

بالاستبدال الكامل في عام (٢٠١٤م)، على أن يكون سارياً من يناير عام (٢٠١٨م) على الرغم من إتاحة الفرصة لتطبيق مراحل المعيار منذ فترة مبكرة، ويعنى هذا وجود العديد من التحديات التي تقابل تطبيقه تتطلب التطبيق التجريبي ويتم تناول ذلك من خلال الآتـــي **(محمد وحامد، ٢٠١٧م: ٩)**:

أ. حاجة المنشآت إلى تقييم كل الأدوات المالية التي ستتأثر ببدائل القياس وفقاً للمعيـــار (IFRS9) وبموجب ذلك لابد من إجراء التعديلات على الأنظمة المحاســبية بتلــك المنشآت.

ب. وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قِبل معدي البيانـــات المالية والمحاسبين القانونيين، مثال لذلك ما إذا كان نموذج الأعمـــال مـــثلاً يـــدار بطريقة نشطة بغرض تحقيق التغيير في القيمة العادلة.

ج. أن الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها في فترة سابقة وفقاً للمعيار (IAS39) تحتاج مرة أخرى إلى إعادة تصنيفها وفقاً لمبدأ القيمة العادلة استناداً للمعيـــار (IFRS9)، حيث إنها تعتمد على نماذج الأعمال وخصائصها.

د. تعقيد إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية بخضوعها للفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الموجودات.

ه. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) يتطلـــب إعـــادة تصـــنيف الموجودات المالية التي أعدت وفقاً لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إلى إعدادها استناداً لمبدأ التكلفة المطفأة، كما تصبح من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي حيث إن أرقام السنة السابقة (سنة المقارنة) إذا كانت مذكورة قد تحتاج إلى توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لتلـــك الموجـــودات التي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية بالإضافة إلـــى ذلك إن التأثير في المرحلة الانتقالية للمعيار (IFRS9) على الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهرياً في حالة أن البند المحتاط له تم قياسها بأثر رجعي وفقاً لمبدأ التكلفـــة المطفأة وأن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.

و. إن منشآت الأعمال التي تطبق هذا المعيار تحتاج إلـــى تحديـــد تـــأثير الضـــرائب والجهات الإشرافية عند تطبيق المعيار أعلاه ويعنى ذلك تغيراً في طريقـــة القيـــاس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة.

ز. إساءة منشآت الأعمال لاستخدام المعيار الجديد (IFRS9)، إما لقلـــة خبـــرة الإدارة المالية بمتطلبات المعيار أو لعدم الجاهزية لتطبيقه **(حسين، ٢٠١١م: ٢٥٣)**.

بناءً على ما سبق يشير **(الباحث)** أنه يجب على المصارف السودانية التى ترغب في تطبيق متطلبات معيار التقرير الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) والاستفادة من أثره على كافة الأنظمة المحاسبية والمصرفية أن تقوم بإزالة كافة التحديات التي تواجه تطبيق معيار التقرير الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) سابقة الذكر.

ثانياً: الإطار النظري لأنظمة المعلومات المصرفية:

١- مفهوم أنظمة المعلومات المصرفية:

هناك عدد من التعريفات التي قدمها كثير من الكتاب لأنظمة المعلومات المصرفية يذكر **(الباحث)** بعضاً منها على النحو الآتي:

عرفها **(طه، ٢٠٠٠م: ٤٩٤)** بأنها: "مجموعة مترابطة ومنظمة من المكونات المادية للحاسبات الآلية Hardware وغير المادية Software والأفراد والبيانات والاتصالات التي تعمل بطريقة متكاملة في تجميع وتخزين ثم تحويل **(معالجة)** البيانات المدخلة لها إلى معلومات قابلة للاستخدام تفيد عملية اتخاذ القرارات في البنوك المختلفة"، أما **(**بوعافية وعبد الهادي، ٢٠١١م: ٢١٩٩**)** فقد عرفها بأنها: "هي تلك المكونات التي يستطيع المصرف من خلالها تشغيل البيانات وتوفير معلومات مفيدة لمتخذي القرار المصرفي، وهذه المكونات هي موظفي المصرف، البيانات المصرفية، أجهزة الحاسبة الإلكترونية، برامج الحاسبة الإلكترونية والإجراءات"، كما عرفها **(Endrias, 2016:18)** بأنها: "تلك النظم التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتمكين المصرفي من تحقيق مزايا تنافسية على المصارف الأخرى في السوق، أي التي تدعم الأهداف الإستراتيجية".

من خلال التعريفات السابقة يعرف **(الباحث)** أنظمة المعلومات المصرفية بأنها: مجموعة مترابطة من الأنظمة الفرعية التي تتفاعل معاً من أجل تجميع وتشغيل ورقابة البيانات المالية المتعلقة بأحداث المصرف الداخلية والخارجية، لخدمة المصارف في عملية التخطيط، التنسيق، الرقابة، واتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية والإستراتيجية.

٢- أهمية أنظمة المعلومات المصرفية:

تزداد أهمية أنظمة المعلومات المصرفية في العصر الحديث الذي يطلق عليه "عصر المعلوماتية" ويعود ذلك للأسباب التالية **(ذيب، ٢٠١٢م: ٨١)**:

أ- إنشار المعلومات بشكل لم تشهده البشرية سابقاً، وتعدد الوسائل المستخدمة.

ب- تطور وسائل الاتصالات الإلكترونية مما سهل عملية نقل المعلومات عبر المسافات البعيدة.

ج- تطور صناعة الحسابات الإلكترونية التي ساعدت على تخزين كّم كبير من المعلومات وسهلت الوصول إليها بسرعة.

د- تطور التسويق المصرفي واعتماده على وسائل الاتصالات الحديثة كالإنترنت؛ وإن مخرجات نظم المعلومات التي ترد إلى المديرين في البنك، تساعدهم في تحقيق الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وفي صنع القرارات الرشيدة وتجنب الوقوع في الأخطاء، كما أن نظام المعلومات الجيد يعطى للبنك ميزة تنافسية في الأسواق الاقتصادية، لأنه يمد الإدارة بالقدرة على التنبؤ بسياسات المنافسين واستخدام الإستراتيجيات التنافسية في الأوقات المناسبة.

بناءً على ما سبق يرى **(الباحث)** بأن أهمية أنظمة المعلومات المصرفية تكمن في أنها تخفض المخاطر المتعلقة بالأنشطة المالية والتشغيلية "مخاطر الأعمال والأحداث" داخل المصارف، وذلك للحد من الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، وتكون وراء خسائر لقطاع عريض من أصحاب المصالح، كما أنها تساعد بحساب إمكانية الفصل بين المهام عن طريق تنفيذ ورقابة آمنة "قواعد بيانات نظم تشغيل".

٣- أهداف أنظمة المعلومات المصرفية:

إن الهدف الأساسي من أنظمة المعلومات المصرفية هو توفير معلومات قابلة للاستخدام من قبل متخذي القرارات الإدارية في المصارف والشكل التالي يوضح آلية هذا المفهوم.

الشكل (٢):

نظم المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية في المصارف

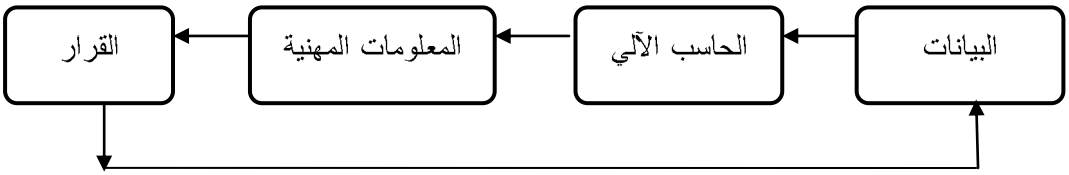

المصدر: السعيد بوعافية، محمد عبد الهآدي، واقع نظم وخدمات المعلومات المتخصصة بقطاع البنوك والمصارف في الجزائر: دراسة حالة بنك البدر الجزائري- BADR، **بحث قدم في المؤتمر الثاني والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** تحت عنوان: نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية : الواقع، التحديات، والطموح، أيام ١٨- ٢١ ديسمبر ٢٠١١م، الذي عقد في الخرطوم، السودان: المؤتمر، ٢٠١١م، ص ٢٢٠٠.

يلاحظ (**الباحث**) من خلال الشكل (٢) أن أنظمة المعلومات المصرفية تتضمن مجموعة من العناصر، وتعتبر البيانات هي المدخلات وتشير إلى العناصر التي تم الحصول عليها، أمام العمليات تعنى أساليب تحويل المدخلات إلى مخرجات لخدمة الغرض منها عبر حلقة المعلومات المهنية، ولذلك لتحقيق الفائدة المطلوبة منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

٤- أنواع أنظمة المعلومات المصرفية:

اختلف الباحثون في تقسيم أنظمة المعلومات المصرفية على أشكال متعددة يذكر (**الباحث**) بعضاً منها على النحو التالي:

أ- **نظم المعلومات المصرفية الوظيفية:** تنقسم نظم المعلومات بحسب أهم المجالات الوظيفية المتخصصة في البنوك إلى الآتي(**حمود وفاخوري، ٢٠١٢م: ٢٧٤**):

I- نظام معلومات صناعة الخدمة المصرفية: وهو نظام يهدف إلى تهيئة وتنظيم عناصر الأنتاج (المدخلات) لإنتاج سلعة معينة أو خدمات معينة داخل المصرف وتظهر أهميته في أنه يعتبر الوسيلة اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، كما أنه يساعد على أتخاذ القرار داخل المصرف.

II- نظام معلومات الموارد البشرية: هو نظام يقوم بمجموعة من الإجراءات المنظمة الخاصة بجمع وتخرين وحفظ واسترجاع البيانات الصحيحة والمفصلة عن الموارد البشرية وأنشطة الأفراد وخصائصهم الصحيحة والفعالة داخل المصرف بما يدعم كفاءة وفاعلية إدارة الموارد البشرية للمصرف في اتخاذ القرارات الخاصة بالعنصر البشري (**الصيرفي، ٢٠٠٩م: ٤٦٧**).

III- نظام معلومات التسويق المصرفي: يعتبر هذا النظام من أحد أهم نظم المعلومات الوظيفية بالمصارف وتواجده بالمصرف أمر ضروري وحيوي باعتباره نظام يربط المصرف بالبيئة الخارجية، وهو عبارة عن كافة المعلومات التي تحتاجها العملية التسويقية ويتم توفيرها من مصادر عديدة وتكون حول الأسواق الداخلية والخارجية والمتغيرات المؤثرة عليها، وبشكل عام فإن من أهم المعلومات التسويقية التي لا بد أن تتوفر في المصرف هي: الأسعار، كميات وأنواع المنتجات (الخدمات) الواردة للسوق، مصادر هذه الأنواع، وكذلك حجم السوق، وحجم الطلب وطبيعة المنافسة في الأسواق (**صبرة، ٢٠١٠م:١٢٧-١٢٨**).

IV- نظام المعلومات الائتماني: يمثل نظام المعلومات الائتماني من أهم الانظمة للمصارف، حيث يقوم المصرف من خلاله بتقديم سقوف تمويلية، أي منح تسهيلات ائتمانية (قروض، خصم الكمبيالات، جاري مدين) للقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة (**الجزراوي والنعيمي، ٢٠١٠م: ٦**).

ب- نظم المعلومات التي تخدم المستويات الإدارية: توجد عدة أنواع من نظم المعلومات المصرفية التي تخدم المستويات الإدارية وهي (نظم معالجة المعاملات (BTPS)، نظم المعلومات المكتبية بالمصارف (BOIS)، نظم المعلومات الإدارية بالمصارف (BMIS)، نظم دعم القرار المصرفي (BDSS)، نظم دعم الإدارة العليا بالمصارف (DESSA) ونظم الخبرة والذكاء الاصطناعي (ESGAI).

٥- تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) على أنظمة المصارف:

يؤثر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) على أنظمة المصارف من جوانب عديدة تتمثل في بناء المخصصات المحاسبية حيث إن تطبيق (IFRS9) في المصارف قد يؤدى إلى قيام بعض المصارف بتكوين قدر أكبر من المخصصات وهو من شأنه أن يؤدى إلى التأثير على الأرباح وبالتبعية التأثير على رأس المال النظامى " Regulatory Capital" والذي قد يؤدى بدوره إلى ضعف المصارف على الإقراض، وهذا الأثر سوف يختلف من مصرف الى آخر بناءً على عدة عوامل، كما يتطلب (IFRS9) احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثّر أو عدم الدفع من جانب المقترض ومن هنا نشأ التفكير في ضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة، نظراً إلى أن أي تمويل من الممكن أن يتعثر فحتي في حال كان التمويل جيداً، ومن الضروري أن يحتسب أحتمال التخلف عن التسديد، وأيضاً يوظف (IFRS9) حساب مخصص الخسائر كأساس تقييمى لقدرة المصرف على السداد في المستقبل، وتشكل هذه المعلومات تقييماً لحجم خسارة معقولة على مدار الوقت، تساعد المستثمرين على التنبؤ بالمخاطر التى تهدد المصارف فيما يخص الخسائر المستقبلية المحتملة التى تترتب على التأخير في سداد الديون، كذلك من شأن (IFRS9) إلزام المصارف على أن تكون أكثر حذراً عند منح القروض في ضوء وضع المصارف الحالي ومخاطر الإئتمان، كما يؤثر (IFRS9) على بنود الوقاية من المخاطر المحاسبية وإدارة المخاطر، وقد يدفع المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) إلى أندماج المصارف متوسطة الحجم والصغيرة في الوقت الذي يمكن فيه للمصارف أن تؤسس شركات فرعية لشراء وإدارة القروض المعدومة (**عزي، ٢٠١٤م:٢١٣**) و(**طارق، ٢٠١٧م: ١٠٦**).

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المبحث على اجراءات الدراسة الميدانية والتى تتمثل في وصف لمجتمع وعينة الدراسة ومنهج الدراسة وأسلوب جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً وتفسيرها، وإجراء اختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

١- **مجتمع الدراسة:** يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى **(الباحث)** أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، والمجتمع الأساسي للدراسة يتكون من المدراء الماليين، مدراء ادارة المخاطر، مدراء ادارة التفتيش، مدراء ادارة الالتزام، والمراجعين الداخلين داخل الرئاسة لكل مصرف من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية والبالغ عددها **(٢٢)** مصرفاً حسب التقرير الأخير لسوق الخرطوم للأوراق المالية الثالث والعشرين.

٢- **عينة الدراسة:** تمَّ اختيار ستة مصارف من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن طريق العينة الميسرة وهي: **(**بنك التضامن الاسلامي، مصرف السلام، البنك السوداني الفرنسي، بنك الشمال الإسلامي، مصرف المزارع التجاري، وبنك النيل الأزرق المشرق**)**، وتتكون العينة من المدراء الماليين، مدراء ادارة المخاطر، مدراء ادارة التفتيش، مدراء ادارة الالتزام، والمراجعين الداخلين داخل الرئاسة لكل مصرف من المصارف السابقة، وتمَّ اختيار مفردات عينة الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق أسلوب العينة القصديَّة أو "العمديـة" والتي تعني اختيار عدد من الحالات أو الأفراد على أساس أنهم يحققون غرضاً أو بعض أغراض الدراسة التي ستنفذ، وبطبيعة الحال يجب أن يتمتع هؤلاء الأفراد بدرجة مقبولة من الموضوعية في أقوالهم وآرائهم والثقة فيهم" ويتم الاختيار القصدي أو العمدي أو التحكمي كما يطلق عليه البعض عن طريق الاختيار المقصود من جانب **(الباحث)** لعدد من وحدات المعاينة، حيث يرى **(الباحث)** طبقا لمعرفته التامة بمجتمع الدراسة أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً؛ وذلك في حال الاقتصار على هذه العينة، حيث تم توزيع عدد **(٥٥)** استمارة وتم استرجاع عدد **(٤٦)** استمارة بنسبة استرجاع بلغت **(٨٣.٦)%**، ويعتبر معدل الاستجابة من المعدلات العالية باعتباره يفوق الحدود المتعارف عليها **(٧٥)%**، ولعل الارتفاع النسبي للردود يمكن إرجاعه إلى المتابعة المستمرة من جانب **(الباحث)**، وفيما يلي خصائص عينة الدراسة:

الجدول (٢):

خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
1/ العمر	أقل من ٣٠ سنة	٢	%٤.٣
	٣٠ وأقل من ٣٥ سنة	٧	%١٥.٢%
	٣٥ وأقل من ٤٠ سنة	١٣	%٢٨.٣
	٤٠ سنة فأكثر	٢٤	%٥٢.٢
٢/ المؤهل العلمي	بكالوريوس	٢٧	%٥٨.٧
	دبلوم عالي	٤	%٨.٧
	ماجستير	١٣	%٢٨.٣
	دكتوراه	٢	%٤.٤
٣/ التخصص العلمي	محاسبة	٢٣	%٥٠
	ادارة أعمال	١١	%٢٣.٩
	اقتصاد	٤	%٨.٧
	علوم مالية ومصرفية	٦	%١٣
	نظم معلومات	١	%٢.٢
	أحصاء	١	%٢.٢
٤/ المؤهل المهني	زمالة القانونيين السودانية	2	%٤.٤
	زمالة القانونيين العربية	1	%٢.٢
	زمالة القانونيين البريطانية	٠	%٠
	زمالة القانونيين الأمريكية	0	%
	لا توجد	٤٣	%٩٣.٤
٥/ المسمى الوظيفي	مراجع داخلي	٢٤	%٥٢.٢
	مدير أدارة مخاطر	٥	%١٠.٥
	مدير أدارة الالتزام	٥	%١٠.٥
٦/ سنوات الخبرة	مدير أدارة التفتيش	٦	%١٣
	مدير مالي	٦	%١٣
	أقل من ٥ سنوات	٢	%٤.٤
	٥ وأقل من ١٠ سنة	٨	%١٧.٤
	١٠ وأقل من ١٥ سنة	١١	%٢٣.٩
	١٥ وأقل من ٢٠ سنة	١	%٢.٢
	٢٠ سنة فأكثر	٢٤	%٥٢.٢

المصدر: إعداد **(الباحث)** من بيانات الاستبيان ٢٠١٩م.

ثانيا: أداة الدراسة:

تتمثل أداة جمع البيانات التي اعتمد عليها (**الباحث**) في الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدراسة في قائمة الاستقصاء التى تم إعدادها وتطويرها بناء على الاستعانة بالمقاييس التي وضعها (**الباحث**) للتعرف على الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي، وتتكون الاستمارة من قسمين:

١- **القسم الأول:** يشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة.

٢- **القسم الثاني:** يشتمل على عبارات الدراسة الأساسية: وهى العبارات والتي من خلالها يتم التعرف على فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أ- المحور الأول: يقيس فرضية الدراسة الأولى: "توجد علاقة معنوية بين تطبيق متطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني".

ب- المحور الثاني: يقيس فرضية الدراسة الثانية: "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني".

ج- المحور الثالث: يقيس فرضية الدراسة الثالثة: "توجد علاقة ارتباط بين الائتمان الذاتي وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني".

د- المحور الرابع: يقيس فرضية الدراسة الرابعة: "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقاً لمعيار (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني".

كما تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale).

ثالثاً: اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة:

بشكل عام يمثل صدق وثبات قائمة الاستقصاء إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداة جمع البيانات وذلك لمواجهة عقبات قياس متغيرات الدراسة وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

١- **صدق أداة الدراسة:** يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من الآتي:

أ- **اختبار صدق محتوى المقياس(content validity):** بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (٣) من المحكمين في مجال المحاسبة، وقد طلب من المحكمين إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أي ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف، وقد اعتبر (**الباحث**) الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري.

٢- **اختبار الثبات:** من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضاً في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات، ويقصد بالثبات هو أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس، واعتمدت الدراسة على طريقة الفأ كرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس هو موضح على النحو التالي:

الجدول (٣):

نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمتغيرات الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الفأ كرنباخ
الفرضية الأولى	٥	٠.٨٤
الفرضية الثانية	٥	٠.٨١
الفرضية الثالثة	٥	٠.٨٥
لفرضية الرابعة	٥	٠.٨٩

المصدر: إعداد (**الباحث**) من بيانات الاستبيان ٢٠١٩م.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن نتائج اختبار الثبات لمقياس الفأ كرنباخ لجميع متغيرات الدراسة أكبر من (٦٠%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، تمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

١- إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة وذلك باستخدام كل من الآتي:

أ- اختبار الصدق الظاهري، ب- اختبارات الصدق والثبات.

٢- أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال الآتي:

أ- الوسط الحسابي، ب- الانحراف المعياري، ج- اختبار (T) لدلالة الفروق

خامساً: تحليل بيانات الدراسة الأساسية واختبار الفرضيات:

يهدف **(الباحث)** من تحليل البيانات الأساسية تقديم إحصاء وصفي للبيانات الأساسية، يعكس الأهمية النسبية لعبارات الدراسة واستخدام اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق ومن ثم مناقشة فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

١- **عرض وتحليل بيانات فرضية الدراسة الأولى:** تنص الفرضية الأولى على: "**توجد علاقة معنوية بين تطبيق متطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني**"، وللتحقق عن مدى صحة الفرضية تم إتباع الخطوات التالية:

الجدول (٤):

ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفرضية الدراسة الاولى

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
١	تقوم إدارة المصرف بسياسة توزيع الأصول المالية وفقاً لنماذج العمل على أن يتم تحديد المعايير المعتمدة.	٤.١٥	٠.٥٩٥	%٨٣	مرتفعة جداً	١٣.١٣	٠.٠٠٠	٢
٢	يتم قياس الأصل المالي داخل المصرف إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة وفقاً لتصنيف الأصل المبدئي.	٤.١٩	٠.٥٤٢	%٨٣.٩	مرتفعة جداً	١٤.٩٥	٠.٠٠٣	١

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
٣	الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة يقوم المصرف بقياسها عند إعداد القوائم بالقيمة العادلة مع إظهار فروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر.	٤.٠	٠.٦٩٩	%٨٠.٠	مرتفعة جداً	٩.٧	٠.٠٠٠	٣
٤	تعد الإدارة التنفيذية بالمصرف سياسة بيع الأدوات المالية بالتكلفة المطفأة.	٣.٦٥	٠.٨٢٢	%٧٣	مرتفعة	٥.٣٧	٠.٠٠٠	٥
٥	يقوم المصرف بقياس كافة الاستثمارات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية مع الاعتراف بفروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر.	٣.٨٤	٠.٩١٨	%٧٦.٩	مرتفعة	٦.٢٦	٠.٠٠٠	٤
	اجمالي العبارات	**٣.٩٧**	**0.715**	**79.4%**	**مرتفعة**	**٩.٨٩**	**0.000**	

المصدر: إعداد (**الباحث**) من بيانات الاستبيان ٢٠١٩م.

يتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

١- المتوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية الأولى أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (٣) وأكبر من الوزن النسبي (٦٠%) كما نجد أن مستوى الدلالة لجميع المتغيرات أقل من (٠.٠٠٥) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العلاقة بين تطبيق متطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني في جميع العبارات بدرجة استجابة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (٣.٩٧) وبانحراف معياري (٠.٧١٥) وأهمية نسبية (٧٩.٤)%.

٢- يلاحظ من الجدول أن العبارة "**يتم قياس الأصل المالي داخل المصرف إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة وفقاً لتصنيف الأصل المبدئي**" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٤.١٩) بأهمية نسبية (٨٣.٩)%، ثم في المرتبة الاخيرة العبارة "**تعد الإدارة التنفيذية بالمصرف سياسة بيع الأدوات المالية بالتكلفة المطفأة**" بأهمية نسبية (٧٣)%.

٣- يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع العبارات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (٩.٨٩) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة على العبارات التي تقيس فرضية الدراسة الأولى.

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على "**توجد علاقة معنوية بين تطبيق متطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني**" في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة.

٢- **عرض وتحليل بيانات فرضية الدراسة الثانية:** تنص الفرضية الثانية على "**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني**"، وللتحقق عن مدى صحة الفرضية تم إتباع الخطوات التالية:

الجدول (٥):

ملخص لنتائج التحليل الاحصائي لفرضية الدراسة الثانية

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
١	يقوم المصرف بالاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية.	٣.٩٥	٠.٧٢٨	٧٩.١%	مرتفعة	٨.٨٩	٠.٠٠٠	٤

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
٢	يعمل المصرف على حظر إدراج الديون بعد حصول تدنى في قيمتها الائتمانية داخل الميزانية.	٣.٦٧	٠.٨٩٥	%٧٣.٤	مرتفعة	٥.١٠	٠.٠٠٠	٥
٣	للمصرف سياسة لترفيع تصنيف الأصول المالية يوافق عليها مجلس الإدارة.	٤.٠٨	٠.٥٥٠	%٨١.٧	مرتفعة جداً	١٣.٣٨	٠.٠٠٠	٢
٤	للمصرف سياسة لترفيع تصنيف الالتزامات المالية يوافق عليها مجلس الإدارة.	٤.٠٩	٠.٦٢٦	%٨١.٩	مرتفعة جداً	١١.٧	٠.٠٠٠	١
٥	يقوم المصرف بتوثيق قرارات ترفيع الأصول والالتزامات المالية بعد مرور فترة تثبت التزام العميل بالسداد.	٣.٩٧	٠.٥٧٦	%٧٩.٥	مرتفعة	١١.٥	٠.٠٠٠	٣
	اجمالي العبارات	**3.95**	**0.675**	**79.1%**	**مرتفعة**	١٠.١٣	**0.000**	

المصدر: إعداد (**الباحث**) من بيانات الاستبيان ٢٠١٩م.

يتضح من الجدول رقم (٥) ما يلي:

١- المتوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية الثانية أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (٣) وأكبر من الوزن النسبي (٦٠%) كما نجد أن مستوى الدلالة لجميع المتغيرات أقل من (٠.٠٥) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العلاقة بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني في جميع العبارات بدرجة استجابة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (٣.٩٥) وبانحراف معياري (٠.٦٧٥) وأهمية نسبية (٧٩.١)% .

٢- يلاحظ من الجدول أن العبارة " **للمصرف سياسة لترفيع تصنيف الالتزامات المالية يوافق عليها مجلس الإدارة**" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٤.٠٩) بأهمية نسبية (٨١.٩)%، ثم في المرتبة الاخيرة العبارة "**يعمل المصرف على حظر إدراج الديون بعد حصول تدنى في قيمتها الإئتمانية داخل الميزانية**" بأهمية نسبية (٧٣.٤)%.

٣- يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع العبارات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات بمستوى (معنوية) (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى (المعنوية) (٠.٠٥) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة على العبارات التي تقيس فرضية الدراسة الثانية.

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على "**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني**" في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة.

٣- **عرض وتحليل بيانات فرضية الدراسة الثالثة:** تنص الفرضية الثالثة على "**توجد علاقة ارتباط بين الائتمان الذاتي وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني**"، وللتحقق عن مدى صحة الفرضية تم إتباع الخطوات التالية:

الجدول (٦):

ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفرضية الدراسة الثالثة

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
١	يؤدى بتطبيق المعيار (IFRS9) إلى الحد من تقلبات الربح والخسارة في القوائم المالية، التي كانت تحدث بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان.	٤.٠٤	٠.٨١٥	%٨٠.٨	مرتفعة جداً	٨.٦٨	٠.٠٠٠	٢

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
٢	يعمل المصرف على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل أصل من الأصول المالية للمعيار الدولي رقم ٩ بما يتناسب مع أنظمة المخاطر المتعددة بالمصرف.	٣.٩٧	٠.٦٤٩	%٧٩.٥	مرتفعة	١٠.٢١	٠.٠٠٣	٤
٣	يأخذ المصرف في الاعتبار المؤشرات التاريخية عند حساب الخسارة الائتمانية.	٤.١٥	٠.٦٣١	%٨٣.٠	مرتفعة جداً	١٢.٣٧	٠.٠٠٠	١
٤	يأخذ المصرف في الاعتبار المؤشرات المستقبلية عند حساب الخسارة الائتمانية.	٤.٠	٠.٧٢٨	%٨٠.٨	مرتفعة جداً	٩.٧٠	٠.٠٠٠	٣
٥	يحسب المصرف الفوائد على الأصول المالية غير المنتجة التي تشهد تدنياً في قيمتها الائتمانية.	٣.٧١	٠.٨٣٤	%٧٤.٣	مرتفعة	٥.٨٣	٠.٠٠٠	٥
	إجمالي العبارات	**٣.٩٩**	**0.731**	**79.85**	**مرتفعة**	**٩.٣٦**	**0.000**	

المصدر: إعداد **(الباحث)** من بيانات الاستبيان ٢٠١٩م.

يتضح من الجدول رقم (٦) ما يلي:

١- المتوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية الثالثة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (٣) وأكبر من الوزن النسبي (٦٠%) كما نجد أن مستوى الدلالة لجميع العبارات أقل من (٠.٠٥) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العلاقة بين الائتمان

الذاتي وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني في جميع العبارات بدرجة استجابة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (٣.٩٩) وبانحراف معياري (٠.٧٣١) وأهمية نسبية (٧٩.٨)% .

٢- يلاحظ من الجدول أن العبارة "**يأخذ المصرف في الاعتبار المؤشرات التاريخية عند حساب الخسارة الائتمانية**" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٤.١٥) بأهمية نسبية (٨٣)%، ثم في المرتبة الأخيرة العبارة "**يحسب المصرف الفوائد على الأصول المالية غير المنتجة التي تشهد تدنياً في قيمتها الائتمانية**" بأهمية نسبية (٧٤.٣)%.

٣- يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع العبارات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (٩.٣٦) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة على العبارات التي تقيس فرضية الدراسة الثالثة.

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على "**توجد علاقة ارتباط بين الائتمان الذاتي وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني**" في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة.

٤- **عرض وتحليل بيانات فرضية الدراسة الرابعة:** تنص الفرضية الرابعة على "**توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقاً لمعيار (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني**"، وللتحقق عن مدى صحة الفرضية تم إتباع الخطوات التالية:

الجدول (٧):

ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفرضية الدراسة الرابعة

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
١	تأثر أنشطة التحوط على إدارة مخاطر المصرف التي	٤.٠٦	٠.٦١١	٨١.٣%	مرتفعة جداً	١١.٨٢	٠.٠٠٠	٢

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
	تستخدم الأدوات المالية.							
٢	لدى المصرف القدرة على تخفيض تقلبات الأرباح والخسائر من خلال أنشطة التحوط الاقتصادي.	٤.٠٥	٠.٧٢٨	%٨١	مرتفعة جداً	٩.٧٠	٠.٠٠٠	٣
٣	يقوم المصرف بالتحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المعترف بهما أو التزامات الوحدة الاقتصادية التي ترتبط بمخاطر معينة.	٤.٠٩	٠.٦٦٠	%٨١.٧	مرتفعة جداً	١١.١٥	٠.٠٠٠	١
٤	يقوم المصرف بالتحوط ضد مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام المعترف بهما أو عملية متوقعة ترتبط بمخاطر معينة.	٤.٠٤	٠.٦٣٠	%٨٠.٨	مرتفعة جداً	١١.٢١	٠.٠٠٠	٤

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
٥	تتم معالجة محاسبة التحوط لصافي الاستثمار في عملية أجنبية على أنها مكاسب وخسائر الصرف في رؤوس الأموال الخاصة .	٣.٩٥	٠.٦٦٥	%٧٩.١	مرتفعة	٩.٧٥	٠.٠٠٠	٥
	إجمالي العبارات	**٤.٠٤**	**٠.٦٥٩**	**%٨٠.٨**	**مرتفعة جداً**	**١٠.٧٣**	**٠.٠٠٠**	

المصدر: إعداد (**الباحث**) من بيانات الاستبيان ٢٠١٩م.

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يلي:

١- المتوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية الرابعة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (٣) وأكبر من الوزن النسبي (٦٠%) كما نجد أن مستوى الدلالة لجميع المتغيرات أقل من (٠.٠٥) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العلاقة بين تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقاً لمعيار (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني في جميع العبارات بدرجة استجابة مرتفعة جداً حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (٤.٠٤) وبانحراف معياري (٠.٦٥٩) وأهمية نسبية (٨٠.٨)%.

٢- يلاحظ من الجدول أن العبارة "**يقوم المصرف بالتحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المعترف بهما أو التزامات الوحدة الاقتصادية التي ترتبط بمخاطر معينة**" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٤.٠٩) بأهمية نسبية (٨١.٧)%، ثم في المرتبة الاخيرة العبارة "**تتم معالجة محاسبة التحوط لصافي الاستثمار في عملية أجنبية على أنها مكاسب وخسائر الصرف في رؤوس الأموال الخاصة**" بأهمية نسبية (٧٩.١)%.

٣- يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع العبارات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (١٠.٧٣) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة جداً على العبارات التي تقيس فرضية الدراسة الرابعة.

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على "**توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقاً لمعيار (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني**" في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة جداً.

الخاتمة

أولاً: النتائج: توصل **(الباحث)** من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية إلى مجموعةٍ من النتائج تتلخص في الآتي:

١- ساعد المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) مستخدمي القوائم المالية على تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية وذلك بتحديد الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٢- أثر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) على قياس الخسائر الإئتمانية وذلك باعتماده طريقة واحدة لاحتساب خسارة التدني لجميع الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة.

٣- نتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) العديد من المنافع منها وفر مبرراً واضحاً لقياس الاستثمارات المالية عبر مجموعة من التصنيفات وهي: الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والاستثمارات المالية المقيمة بالتكلفة المستهدفة.

٤- وجود علاقة معنوية بين تطبيق متطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني. وهذا يعزز نتيجة الفرضية الأولي.

٥- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني. وهذا يعزز نتيجة الفرضية الثانية.

٦- عالج المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) تصنيف وقياس الأصول المالية.

٧- هناك علاقة ارتباط بين الائتمان الذاتي وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وأنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني. وهذا يعزز نتيجة الفرضية الثالثة.

٨- أدى تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقاً لمعيار (IFRS9) في القطاع المصرفي السوداني إلى التأثير على أنظمة المعلومات المصرفية. وهذا يعزز نتيجة الفرضية الرابعة.

٩- وجود العديد من التحديات التى تواجه المصارف السودانية عند التطبيق الفعلي لمتطلبات (IFRS9) ولعل أهمها، إساءة منشآت الأعمال لاستخدام المعيار الجديد (IFRS9)، لقلة خبرة الإدارة المالية بمتطلبات المعيار وعدم الجاهزية لتطبيقه.

ثانياً: التوصيات: بناءً على النتائج التي توصل إليها (**الباحث**) فإنه يوصي بالآتي:

١- ضرورة إدراك الإدارات العليا بالمصارف السودانية بأهمية المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) باعتباره يخفض تقلبات الأرباح والخسائر من خلال أنشطة التحوط الاقتصادي.

٢- ضرورة تضافر الجهود لدى أدارات المصارف السودانية لتذيل التحديات المختلفة التى تعيق تطبيق (IFRS9) في البيئة السودانية.

٣- على المصارف السودانية ضرورة تكيف القوانين المعمول بها مع متطلبات بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) بما ينسجم مع حاجة البيئة السودانية.

٤- ضرورة القيام بدراسات مستقبلية تبرز أهمية أنعكاس تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) على الشفافية والاستقرار في سوق الخرطوم للأوراق المالية ودوره في تعزيز ثقة المستثمرين في السوق.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

١- الكتب:

- خضير كاظم حمود، هايل يعقوب فاخوري، **إدارة الإنتاج والعمليات**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.
- سمر توفيق صبرة، **التسويق الإلكتروني**، عمان: دار الإعصار العلمي، ٢٠١٠م.
- طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، الاسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعملية"**، ط٣، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦م.
- محمد الصيرفي، **المرجع المتكامل في الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

٢ - المجلات:

- إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ المالية"، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد الثالث والثمانون، ٢٠١١م.
- بشرى نجم عبد الله المشهداني، وأحمد جاسم عبد محمد، "إنعكاس تطبيق متطلبات IFRS 9 في المحاسبة عن إنخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد الرابع والعشرون، العدد ١٠٧، ٢٠١٨م.
- بهاء غازي عرنوق، ورشا حمادة، "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد الثلاثون، العدد الأول، ٢٠١٤م.
- شوقي طارق، "محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS9 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار

الأمريكي SFAS133"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد السابع عشر، ٢٠١٧م.

- صلاح علي أحمد محمد، ومحجوب عبد الله حامد، "دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IRRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية**، المجلد الأول، العدد التاسع، نوفمبر ٢٠١٧م.
- علاء علي أحمد حسين، "تأثير تصنيف وقياس الاستثمارات المالية وفقا لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 على تحسين مستوى المحتوى الأخباري للتقارير المالية – دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، العدد الثالث، ٢٠١١م.
- فراس إسماعيل مسعود سقف الحيط، ومحمد فوزي شاكر شبيطة، "أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) على مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن"، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد السابع، العدد الثالث، ٢٠١٧م.
- فريال منال عزي، "أهمية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثاني والأربعون، ديسمبر ٢٠١٤م.
- محمد لطفي حسونه، "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩: دراسة مقارنة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد الحادي العشرون، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٧م.
- وفاء يوسف أحمد، "أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد العشرون، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٦م.

٣- الرسائل الجامعية:

- أحمد مجدي الخالدي، الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة) على البنوك العاملة في الاردن، **رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشوره**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، ٢٠١٦م.

- حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسير حالات فشل الائتمان: دراسة حالة – عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة ٢٠١٠م، **رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص أقتصاد وتسيير المؤسسة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ٢٠١٢م.
- محمد صبحي عبد الله الحميدي، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية لشركات القطاع المالي المدرجة في بورصة عمان، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشوره**، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠١٧م.

٤- المؤتمرات:

- أحمد قايد نور الدين، وهلايلي إسلام، وبن زاف لبنى، توافق معيار التقارير المالية الدولية رقم : ٩ "قياس الادوات المالية ومحاسبتها" مع نشاط البنوك الاسلامية، **بحث قدم في المؤتمر العلمي الدولي** حول: دور المصارف الإسلامية في التنمية، أيام ١٦- ١٨ أفريل ٢٠١٨م، الذي عقد في عمان، الأردن: المؤتمر، ٢٠١٨م.
- بو سبعين تسعدين، المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية، **بحث قدم في الملتقي الدولي الأول بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة** تحت عنوان: المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم، يومي ٢٠- ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م، الذي عقد في الجزائر، الجزائر: الملتقي، ٢٠١١م.
- السعيد بوعافية، محمد عبد الهآدي، واقع نظم وخدمات المعلومات المتخصصة بقطاع البنوك والمصارف في الجزائر: دراسة حالة بنك البدر الجزائري- BADR، **بحث قدم في المؤتمر الثاني والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** تحت عنوان: نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية : الواقع، التحديات، والطموح، أيام ١٨-٢١ ديسمبر ٢٠١١م، الذي عقد في الخرطوم، السودان: المؤتمر، ٢٠١١م.
- سهام عبد المنجي مبارك، دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات المحاسبة عن عمليات التحوط وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) ومعيار المحاسبة المصرى المناظر رقم (٢٦)، **بحث قدم في المؤتمر العلمى لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة الاسكندرية** تحت عنوان: دور المحاسبة والمراجعة في

دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، يومي ٦- ٧ مايو ٢٠١٧م، الذي عقد في كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، مصر: المؤتمر، ٢٠١٧م.

- شريهان محمد مختار، دراسة تحليلية مقارنة لمعيار التقرير المالي الدولي رقم **(٩)** وتوجهات البنك المركزي المصري، **بحث قدم في المؤتمر العلمي لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة الاسكندرية** تحت عنوان: دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، يومي ٦- ٧ مايو ٢٠١٧م، الذي عقد في كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، مصر: المؤتمر، ٢٠١٧م.
- هوام جمعة، وبرايس نورة، توجهات المعايير الدولية نحو قياس القيمة العادلة والافصاح عنها، وأثر تطبيق نظام SCF على قياس قيمة الاصول في ظل التوافق مع معايير IFRS-IAS، **بحث قدم في الملتقي الدولي الثالث** حول: الاتجاهات الحديثة في المحاسبة – مقاربات علمية وعملية، يومي ٢٤- ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧م، الذي عقد في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر: الملتقي، ٢٠١٧م.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

(1) Periodicals and journals:

- Elshalom Endrias Essah, the impact of information system in Ethiopian commercial Banks. **Journal of Information Systems Research and Innovation**, Vol 10, No (3), 2016.
- Mojca Gornjak , Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement, **International Journal of Management**, Knowledge and Learning, Vol 6 , No (1),2017 .
- _____, Analysis Of The Replacement Of International Financial Reporting Standard For Financial Instruments: IA's 39 versus FRS9, **journal of Integrated Economy and Society: Diversity, Creativity, and Technology**, Vol 16, No 18, 2018.
- Novotny-Farkas, Z. The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability. **Journal of Accounting in Europe**, Vol 13, No (2), 2016
- Petra Blažekova, The Impact Of FRS9 (increase in credit risk provisioning) on banks' regulatory capital, **journal of Comenius Management Review** , Vol 11 , No 2-3 , 2017 .